

## اتجاه مستمر أم موجة مؤقتة؟ «عودة الدولة» في السياسة الخارجية

برزت في العقد الأخيرين عوامل أسهمت في تحدي المكانة التقليدية التي تحتلها «الدولة» بوصفها وحدة مركزية في تحليل العلاقات الدولية. لكن عوامل جديدة ظهرت في الأعوام القليلة الماضية، حتى قبل الأزمة المالية التي برزت إلى السطح عام 2008، برزت الحديث في أوساط المتخصصين عن «عودة الدولة»، وهي عودة تشمل العلاقات الخارجية والدولية. هذا المقال يستعرض هذه العوامل ثم يناقش المدء الذي يمكن أن تصل إليه هذه العودة في إطار السياسة الخارجية.

أحمد جميل عزم\*

ذات نوعها وتتأثر بها (تحت دولة، وعابرة للدولة)، أو مع (دول) أو (فوق دولة - منظمات وهيئات). وهو اتصال قد يأخذ طابع الندية والشراكة، والتعاون العنفي والرمزي، أو التبعية والتأثر أو التأثير، والطابع غير الرسمي وربما السري.

### ثانياً: سياقات تراجع مركزية الدولة

أسهم عاملان رئيسيان في تراجع مركزية الدولة في العلاقات الدولية، لمصلحة الفواعل غير الدول، والعاملان هما نهاية الحرب الباردة، و«العولمة». أ ■ نهاية الحرب الباردة: أطلقت نهاية الحرب الباردة سلسلة تداعيات نذكر منها ثلاثة أسهمت بشكل خاص في تقليص مركزية الدولة في تفكير استراتيجي العلاقات الدولية:

1 ■ التدايعات الأيديولوجية: أعطى سقوط المعسكر الاشتراكي زخماً كبيراً لفكرة الليبرالية، وأفكار مؤيدي القطاع الخاص، وتمكين «فواعل تحت دولة»، ومن أشهر منظري هذه المدرسة ميلتون فريدمان وفرانسيس فوكوياما، اللذان، مع آخرين، اعتقدوا أن هناك مرحلة تاريخية جديدة يدخلها العالم، أو هو على وشك دخولها. وقد رفع ميلتون شعاره الشهير «خصخص، خصخص، خصخص»<sup>1</sup>. بينما اشتهر فوكوياما بفرضيته «نهاية التاريخ». وكانت النتيجة أن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركات بدت كمن تصعد لتأخذ جزءاً كبيراً من وظائف الدولة والحكومة، وهو ما يعني أيضاً إضعاف أو تقليل مساحة دورها وأوراقها في رسم السياسات الخارجية وتنفيذها. وبدا أن المجتمع الدولي وطبيعة المرحلة، خصوصاً معطيات «العولمة» التي سنناقشها لاحقاً، مع منظمات التجارة الدولية، وطبيعة توازنات القوة الدولية، تفرض فكرة الخصخصة وتقليص دور الدولة، وبدا للكثيرين أن ذلك يشكل جزءاً أساسياً من متطلبات النمو والتقدم. وكان التعبير الأيديولوجي الثاني هو فكر «المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة الذي أخذ شكل إيمان بضرورة الحفاظ على التفوق الأمريكي، والحفاظ على ما اعتبروه النظام الدولي «أحادي القطبية». والإيمان بأن نشر القيم الأمريكية هو رسالة ومصصلحة أمريكية في الوقت ذاته، تبرر سياسات مثل ممارسة ما سمي

## بين «عودة الدولة» عالمياً وتشكّلها وتراجعها إقليمياً

بدأ استخدام مصطلح «عودة الدولة» منذ سنوات بمنزلة دعوة من بعض المفكرين والكتاب الذين تراجعوا عن تأييد تخلي الدول عن مهامها جزافاً لمصلحة قوى السوق والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وفي حالات الدول النامية وغير الديمقراطية تراجع هؤلاء المفكرون عن الإلحاح على التسريع في عمليات الخصخصة وإجراء الانتخابات. لأن الخصخصة من دون قواعد تحول اقتصادي سليمة متوافقة مع تحولات اجتماعية وسياسية ضرورية وضوابط قانونية ناضجة، لا تؤدي إلى حرية اقتصادية واجتماعية بقدر ما تؤدي إلى فساد وعدم كفاءة في الأداء. وبدل ذلك دعوا إلى استمرار قيام الحكومات بأدوار اقتصادية وإدارية أساسية.

ومع الأزمة المالية التي ظهرت عام 2008، أصبح مصطلح «عودة الدولة» أكثر من مجرد رأي ودعوة أطلقها خبراء ومفكرون. بل أصبح حقيقة ماثلة على الأرض مع تزايد عدد الحكومات التي تتولى مهام اقتصادية كانت ماضية في التخلي عنها تدريجياً للقطاع الخاص. بل بدأت الحكومات، وفي سبيل التعامل مع الأزمة المالية في شراء مؤسسات القطاع الخاص. وتضاءل الحديث عن قوى السوق وحرية. ما يعني تراجعاً نسبياً في قوى فاعلة من غير الدول، ومؤسسات أهلية: شركات وجماعات ضغط مختلفة، وتراجع تأثيرها في المستويين السياسيين الداخلي والخارجي.

في هذا العدد - الثالث من مجلة «آفاق المستقبل» - ندرس هذه الظاهرة وتطوراتها، ونسعى إلى النظر بوجه خاص في حالات عربية وشرق أوسطية، إضافة إلى حالات عالمية. ويخلص القارئ لهذا الملف ولباقى موضوعات العدد بثلاثة استنتاجات أساسية: أولاً، أن «عودة الدولة» في السياقين العربي والإقليمي يكاد يكون لها معانٍ مختلفة عن السياق العالمي. فبينما الحديث في السياق الغربي عن «عودة الدولة» في مجال الاقتصاد فإنه في السياق العربي هناك شكٌ أصلاً في وجود الدولة ذاته، من حيث كونها مؤسسة للمواطنين والسكان. وما زال الجدل قائماً في عدد من الحالات حول الفرق بين الدولة والنظام السياسي والعلاقة بينهما. حيث النظام في بعض الأحيان هو نخبة سياسية لا تخضع لمعايير التغيير والحاسبة التقليدية، ولا تعبر عن مصالح المواطنين بالدرجة الأولى، كما يفترض نظرياً.

الاستنتاج الثاني، يتعلّق بدور كل من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وبرز في هذا الموضوع، ثلاث نقاط أساسية، هي: أولاً، مفهوم «الدولة الرخوة»، حيث لا تستطيع الدولة القيام بواجباتها الأساسية نحو المواطنين، وبالتالي فالتخلي عن وظائفها لجهات أخرى لم يكن ضمن خطة تحول اقتصادي وإداري مبرمجة، بقدر ما هو عملية غير طوعية بسبب العجز، وضرورة أن تملأ جهة ما الفراغ. بل في بعض الحالات تركت هذه الوظائف من دون أن يقوم بها أحد. وهكذا فإن الحديث عن «عودة الدولة» أحياناً غير منطقي، وغير ممكن، خاصة في حالة الدول التي دخلت أو اقتربت من حالة الدول الفاشلة. وفي موضوع القطاع الخاص، برز كذلك (ثانياً)، أن الخصخصة هي أحياناً إعادة إنتاج للمصالح وتوزيعها لخدمة نخب لا للمصالح العام، ومن دون خصخصة حقيقية. ومن ذلك تولي أجهزة أمنية وحكومية مهام بواجبات شركات ومصالح تجارية خاصة. ولا تخلو حالات أخرى من الفساد، حيث تحالف نخب بيروقراطية مع نخب مالية، بما يحول القطاع العام الاحتكاري إلى احتكار لنخب من القطاع الخاص. النقطة الثالثة تتمثل في أن هناك فجوة عميقة بين التحول الاقتصادي والإصلاح السياسي، إذ لا يتلازمان بالضرورة كما كان يفترض منظرو التغيير الليبرالي حتى سنوات قليلة.

الاستنتاج الثالث، هو أن موضوع الدولة وبنائها أو إعادة تركيبها أو تفكيكها، قضية ذات أهمية متزايدة، تقتضي المزيد من الدراسة. فبالنظر إلى القضايا التي عالجها هذا العدد من مجلة «آفاق المستقبل»، خارج إطار هذا الملف، تبرز القضية من دون تخطيط مسبق. وعلى سبيل المثال فإن التحليل الخاص بقضية نظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة تطرّق لموضوع دور الدولة. وفي مقابلة رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فيّاض، كانت عملية بناء الدولة بارزة. وفي تحليل واقع اليمن وكازاخستان كانت مفاهيم الدولة الفاشلة، وبناء الدول حاضرة.

إذاً فنحن أمام قضية تستحق الكثير من التدقيق والبحث على المستويين النظري والإمبريقي.

□

«آفاق المستقبل»

بسبب التحديّات العملية والنظرية التي واجهت فكرة مركزية الدولة في العلاقات الدولية سلّم كثير من المخططين والسياسيين بالأهمية المتزايدة (للفواعل غير الدول)، ما يبرر العمل على تطوير آليات التحليل وأسسها في العلاقات الدولية لتأخذ في الاعتبار تبعات تراجع هذه المركزية؛ سواء من خلال مراجعة القوة القانونية والسياسية لأفكار مثل السيادة، أو تحليل أهمية القوى غير الدول وأنواعها وطبيعتها. لكن برز مؤخراً عدد من المؤشرات إلى احتمال توقف هذا التراجع، بل وعلى فرصة أن تستعيد الدولة مكانتها.

لفهم مكانة الدولة في العلاقات الدولية في المدى المنظور، لا بد من القيام، بدايةً، بمهمتين أولهما تعريف الفواعل المناقسة للدولة وتصنيفها. وثانيتها، معرفة السياقات التي تطورت فيها هذه المناقسة. ومن ثم - بعد ذلك ثالثاً - تقويم الوضع الراهن لهذه الفواعل وعلاقتها بالدولة، وبالتالي استكشاف مدى «عودة الدولة»، في مجال السياسة الدولية.

### أولاً: ثلاثة أنواع من الفواعل غير الدول

بات مقبولاً منذ أمد طويل بين باحثي العلاقات الدولية العرب، استخدام مصطلح «فواعل» للحديث عن «اللاعبين» في العلاقات الدولية، وذلك ترجمة للكلمة الإنكليزية «actor». كما بات مقبولاً تصنيف هذه الفواعل إلى: أ- فواعل دول، (أي الدولة)، ب- فواعل غير دول. وفيما يلي تصنيف مقترح لهذه الأخيرة:

■ فواعل فوق دولة: ويقصد بها الفواعل التي تأخذ سمة الهيئة الجامعة لعدد من الدول، وتتضمن المنظمات والتجمعات الدولية.

■ فواعل تحت دولة: هي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها، وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعته، وقد تسهم في التفاعل الخارجي للدول. ومن الأمثلة عليها: أحزاب، وميليشيات، وطوائف، وقبائل، وعصابات، وشركات، وجمعيات، ووسائل إعلام... إلخ.

■ فواعل عابرة للدولة: هي جماعات وأطراف غير حكومية - قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني - لكنها تتصل وتؤثر في هيئات أخرى من

الدول الفاشلة تعريف ينطبق علمه الدول  
التي تفقد السيطرة الفعلية الأمنية  
علمه أراضيها، و/أو تفقد القدرة علمه توفير  
الحاجات الأساسية للمواطنين ■

«الهيمنة الرحيمة» (Benevolent Hegemony)، لتغيير الأنظمة المخالفة/ المعادية أو الضغط عليها. وفي هذا السياق استخدمت القوة المسلحة، كما حدث في العراق، وتم تبني برامج نشر الديمقراطية كما حدث في بلدان عدة. وهذه السياسات كلها كانت تؤدي إلى إضعاف دور الدولة ومركزيتها، وذلك بطريقتين أساسيتين، أولهما، إطلاق يد قوى محلية وتمكينها، أو حتى أحياناً بفتح خطوط اتصال بين الدولة الأمريكية وهذه القوى من الفواعل تحت الدولية. وهذا ما أخذ، مثلاً، شكل لقاءات بين دبلوماسيين أمريكيين وأحزاب وقوى سياسية في دول مختلفة من دون المرور بالحكومات، والطريقة الثانية، والأهم، التي لعب فيها فكر المحافظين الجدد دوراً في خلخلة مكانة الدولة التقليدية في العلاقات الدولية، هو مساءلة هذا الفكر لفكرة «السيادة»، من حيث تبرير التدخل الأمريكي الخارجي، بوساطة التوسع في فكريتي «الحرب الوقائية» (Preventative War)، و«الحرب الاستباقية» (preemptive war) لمنع ما تم تقويمه باعتباره خطراً كامناً. أو تبرير التدخل بحجة حماية المواطنين أو شعب ما من تسف السطة، أو من عدوان خارجي، باعتبار ذلك من متطلبات الدور الأمريكي في القيادة العالمية.<sup>2</sup>

#### ظاهرة الدول الفاشلة

تكرس في الأعوام الأخيرة مصطلح «الدول الفاشلة» (failed states)، وذلك مع إصدار مركز أبحاث «صندوق السلام» بالتعاون مع مجلة «فورين بوليسي» منذ عام 2005 قائمة سنوية بالدول الفاشلة، وتلك التي تعيش خطر أن تصبح فاشلة. وينطبق هذا التعريف على الدول التي تفقد السيطرة الفعلية الأمنية على أراضيها، و/أو تفقد القدرة على توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، و/أو تفقد القدرة على التعامل كممثل وحيد لشعبها دولياً. هذه الدول عدا أنها واجهت تحدياً «فوق دولي» لسيادتها من خلال التدخلات الدولية المبررة بحماية مواطني تلك الدول، وبمنع انتشار الصراعات والأزمات داخلها عبر الحدود، فإنها واجهت تحدي الفواعل الداخليين. فعلاوة على أن حالة الفشل، قد تكون نشأت بسبب تحدي قوة داخلية طائفية، أو سياسية، أو قومية، تسعى أصلاً إلى تغيير نظام الحكم، كلياً أو جزئياً، وتطرح نفسها «فاعلاً دولياً»، فإن فشل الدولة يؤدي إلى إحياء كيانات ما قبل الدولة، مثل الطائفة أو القبيلة. أو تؤدي إلى نشوء جماعات جديدة على شكل أحزاب وحركات وعصابات، تتولى الوظائف الأساسية التي فشلت الدولة في القيام بها، من مثل القيام على أمن التابعين لها وعلى غذائهم وتعليمهم.

الملاحظ بوضوح أنه في أغلب الحالات تحرص واشنطن علمه حصر التعامل مع الحكومات. وكانت تجربة انتخابات الرئاسة الإيرانية في يونيو/حزيران 2009، مثلاً واضحاً علمه ذلك ■

والواقع أن حالات الفشل يمكن أن تكون جزئية. فمعجز دول عن تأمين التعليم والغذاء والعلاج أحياناً، يجعل هذه الدول تترك هذه الوظائف لهيئات أخرى، مثل الكنائس والمساجد ودور العبادة. ولا يكون ذلك نوعاً من تشييط المجتمع المدني، بقدر ما هو تخل عن وظائف الدولة الأساسية، حتى إن أدى ذلك إلى تشييط الهويات الفرعية في الدولة. وقد أسهم تراجع الاستقطاب الذي كان سائداً زمن الثنائية القطبية في تدني اهتمام المجتمع الدولي، والقوى الكبرى فيما يحدث في بعض الدول، وبالتالي إهمالها في كثير من الأحيان.

#### عدم إعادة بناء المنظمات الدولية

التداعي الثالث لنهاية الحرب الباردة فيما يخص تراجع مركزية الدولة في العلاقات الدولية، يتعلق بالمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة. هذه المنظمات هي مرايا توازنات القوة على الساحة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أدى العجز عن إعادة إنتاج هذه المنظمات بما يعكس توازنات ما بعد الحرب الباردة إلى نوع من الفوضى والشلل في أدوات فرض القانون دولياً، أو ربما بكلمات أدق في تنظيم الكثير من الصراعات دولياً، وهي الوظيفة التي تقوم بها هذه المؤسسات، الأمر الذي أضرب باليات «الأمن الجماعي». وهذا ما فتح الباب في بعض الأحيان، لتدخل قوى كبرى عوضاً عنها، من مثل تدخل حلف شمال الأطلسي «ناتو» في يوغسلافيا، لوقف الأحداث الدموية في كوسوفو عام 1999. والغزو الأمريكي المدعوم من بعض الدول في العراق عام 2003. وبالتالي بدا لوهلة على الأقل، أن تحركات تمس سيادة دول أخرى لا تحتاج بالضرورة إلى قرار من المنظمات الدولية المعنية. خصوصاً إذا استخدمت مبررات مثل انتهاج تلك الدول سياسات خطيرة تضر في الاستقرار والأمن العالميين «الدول المارقة» (rogue states). أو لمواجهة تداعيات ظاهرة «الدول الفاشلة» سالف الذكر. وكذلك هناك «دول الاستبداد» (tyrannical states)، التي تعتدي على حقوق مواطنيها وحياتهم، والتي باتت النظرة للتدخل في شؤونها مبررة.

ب ■ **العولمة:** جاء أثر «العولمة» في إضعاف مركزية الدولة من خلال سهولة وسائل الاتصال ونقل المعلومات، وسهولة التجارة الإلكترونية للخدمات وللبيضاء (بدرجة أقل)، وتراجع قبضة الدولة عن التحكم بكل ذلك، ما يعني تراجع قبضتها المعلوماتية والأمنية والمالية. أضف إلى ذلك أن مرحلة «العولمة» جاءت في سياق صعود الفكر الليبرالي الرأسمالي. وأصبحت التجارة الحرة ومتطلباتها شبه قرار حتمي في الدول، وليست خياراً. وهذا كله ساعد على تصعيد «فواعل غير دول» لمشاركة الحكومات في القوة والنفوذ. كما أن سهولة انتقال الأموال والمعلومات سهّل عمل القوى العابرة للقوميات، من الفواعل غير الدول.

#### ثالثاً: «عودة الدولة» في السياسة الخارجية

بدأ مصطلح «عودة الدولة» في البروز مؤخراً على نحو واضح. وذلك للإشارة إلى حركة عكسية، تزيد من مركزية الدولة، وقد تعيدها إلى مكانتها السابقة، أو على الأقل توقف تدهور هذه المكانة. هناك عوامل ومظاهر عدة تبرر استنتاج حدوث هذه العودة، لكن في المقابل هناك عوامل تجعل هذه العودة غير أكيدة أو نسبية. السياقات الخمسة التالية تتضمن هذه العوامل المتناقضة.

أ ■ **التراجع الأيديولوجي:** أدت الصعوبات التي واجهتها السياسات الأمريكية في العراق إلى سلسلة من التداعيات، أولها اتضاح محدودية قدرة الولايات المتحدة على استخدام القوة العسكرية في تغيير الأنظمة المناوئة ونشر الديمقراطية بالمنهوم الأمريكي. كذلك اتضح سريعاً أن القطاع الخاص ليس حلاً سحرياً لكثير



من المشكلات، ما أدّى إلى تراجع زخم الدعوات لتعزيز هذا القطاع. فقد لاحظ فوكوياما مثلاً ظهور مشكلات بسبب ضعف الإشراف الحكومي. وفي عام 2004 كتب مقالات صحافية عن أهمية بناء مؤسسات قوية للدول، أحدها في «أوبزرفر» بعنوان «أعيدوا الدولة»، جاء فيه: «الكثير من المشكلات الجديدة ترتبط بمحدودية الإشراف الفُعال للدول، كما في حالة «شركة إنرون» (الأمريكية العملاقة للطاقة التي أعلنت إفلاسها عام 2001)، وشركات «وورلد كوم» لـ «الإنترنت» وفضائح تدقيق محاسبي أخرى، أو خصخصة سكك القطار في بريطانيا، أو الكهرباء في كاليفورنيا».<sup>3</sup> وكتب فوكوياما في العام ذاته كتاباً بعنوان «بناء الدولة»، وخصص في عام 2006 جزءاً من كتابه «ما بعد المحافظين الجدد» للموضوع ذاته.

خارج المعسكر الرأسمالي اتضح أن انتقال دول من كونها دولاً مركزية قمعية إلى الخصخصة، صاحبه فشل في إدارة الكثير من القطاعات التي تمّ خصخصتها، كما اتضح أن تقليص دور الدولة وواجباتها لا يوقف دائماً سلطويتها ورعويتها، كما حدث في روسيا مثلاً. أو أن ما يحدث هو تحالف بين نخب سياسية وعسكرية حاكمة ونخب اقتصادية لتحقيق مصالح طبقة، وهو نوع من الفساد.<sup>4</sup> أمام ذلك قال ميلتون فريدمان في مراجعة لأفكاره إنّه كان على خطأ في الدعوة إلى الخصخصة من دون تحفُظ و«إن حكم القانون ربما أهمّ من الخصخصة». <sup>5</sup> ورأى فوكوياما أن التنمية بأنواعها تحتاج أحياناً إلى «قوة العمل المؤسسي» وفاعليته، وربما أكثر مما تحتاج إلى اقتصاد السوق الحر.<sup>6</sup> من هنا يمكن القول إن أبرز مظاهر «عودة الدولة» هي التراجعات الأيديولوجية لمنظّري الدولة الضعيفة، والحكومة الصغيرة، ولتنشر الديمقراطية بالقوة.

**ب ■ النظام الدولي:** يمكن مناقشة «عودة الدولة» في ضوء متغيّرات النظام الدولي ضمن سياقين، الأول سياق الفكر السياسي ومذاهب العلاقات الدولية، والثاني في سياق التعدّدية الدولية والمنظمات العالمية.

**1- الفكر السياسي ومذاهب العلاقات الدولية**

إن العودة نحو المنهج الواقعي في السياسة الخارجية، ولا سيّما الأمريكية منها، وهي عودة بدأت في عهد الرئيس جورج بوش الرئيس الأمريكي السابق، حدثت تحت ضغط الفشل في العراق وأفغانستان.<sup>7</sup> وجاء باراك أوباما الرئيس الأمريكي الحالي ليعزز هذه العودة. وبكلمات كاتب العمود في «واشنطن بوست»، ريتشارد كوهين، «يتحدّث أوباما للسوريين، وهو مستعدّ للحديث مع الإيرانيين، وسيتفاوض مع الكوريين الشماليين. وأوقف عجلات «محور الشر»، وبشكل عام نأى عن اللغة الثقيلة في سنوات بوش، خاصة تلك المتعلقة بالحروب على الإرهاب ونشر الديمقراطية»، وأضاف كوهين أنها لغة تخلط على الدوام السياسة الخارجية بالعمل «الدعوي».<sup>8</sup>

إن المتابع لموقف الإدارة الأمريكية الجديدة يلاحظ بوضوح أنّه في أغلب الحالات يتمّ الحرص على حصر التعامل مع الحكومات. وكانت تجربة انتخابات الرئاسة الإيرانية في يونيو/حزيران 2009، مثلاً واضحاً على تجنّب أوباما قدر الإمكان أن يبدو كمّن يتدخل في الشؤون الإيرانية الداخلية. ويحرص أوباما على «الحديث مباشرة لحكّام إيران، وهو ما يعدّ اختلافاً جوهرياً عن عادة سلفه جورج بوش في الحديث للشعب الإيراني من فوق رؤوس قادته».<sup>9</sup> مبدأ أوباما الواقعي والبراغماتي القائم على التركيز على القضايا العاجلة التي تمسّ أمن الولايات المتحدة يبدو هو ذاته الذي يحكم موقفه في أفغانستان، إذ هناك مؤشرات متكرّرة إلى أنّه لا يمانع في تقاهم مع حركة «طالبان»، وأنّه لم يعد يفكر بتأسيس أفغانستان كدولة ديمقراطية بقدر ما يسعى إلى عزل تنظيم «القاعدة» والقضاء عليه. وبالتالي هو لا يعارض كلياً الحديث إلى عناصر معتدلة في حركة

## تزم أوساط قريبة من «المحافظين الجدد»، أن الإجراءات الرقابية هي نوع من «دعوة الولايات المتحدة إلى التخلي عن سيادتها على سياساتها الاقتصادية لمصلحة حكومة عالمية»

«طالبان».<sup>10</sup> وهذا مؤشّر إضافي إلى النهج الواقعي لأوباما، حيث نوع النظام السياسي وفكره غير مهمين، وأن المهم سياسته الخارجية ومدى تعارضها مع أمن الولايات المتحدة ومصالحها.

**2- التعدّدية الدولية والمنظمات العالمية.**

بالنسبة إلى آليات العمل في المجتمع الدولي، خصوصاً الموقف من المنظمات الدولية. يمكن تناول الموضوع من زاويتين: الأولى، مدى تعدّدية اتخاذ القرار. والثانية، المؤسسات الدولية.

بالنسبة إلى التعدّدية في اتخاذ القرار الدولي، فإنّ تطورات العامين الماضيين تدفع في اتجاه مزيد من التعدّدية شبه الاضطرارية، وتراجع السياسات أحادية الجانب، سواء من قبل الولايات المتحدة أو حتى من قبل حلف «ناتو». وهذا يساعد إلى حدّ كبير على إعادة الدول المختلفة إلى الواجهة باعتبارها جزءاً من صناعة القرار الدولي. فالإدارة الأمريكية وبسبب ما عانته من صعوبات في حربي العراق وأفغانستان أصبحت أكثر حرصاً على تأمين قبول دولي لسياساتها، وعلى ضمان وجود شركاء في تحركاتها العسكرية أو ذات الطابع الأمني، خاصة أن التعامل مع ملفات مثل إيران وكوريا الشمالية غير ممكن دون تعاون قوى دولية أخرى. وبدل السياسات أحادية الجانب عادت الولايات المتحدة لما يوصف بسياسات «الاحترام المتبادل».<sup>11</sup> لكن هذه السياسة تعني أن واشنطن تطالب الدول الأخرى بحمل أعباء أكبر. كما يوضّح ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، إذ كتب أن «بدل تحرك أمريكا المنفرد، أو انسحابها من المشهد العالمي، هو تعدّدية حقيقية، تتطلب إرادة وقدرة على تخصيص الموارد للتعامل مع التحدّيات الضاغطة. وقد يكون أوباما أكثر دبلوماسية من سلفه، لكنه قد يكون أكثر تطلّباً أيضاً».<sup>12</sup> وهذا يعني أن كثيراً من الدول قد لا تكون راغبة في هذا الدور.

على أنّه في حقيقة الأمر تبرز مع نهاية العام الأول لإدارة أوباما وجود شكوك حول جديتها في التعدّدية الدوليّة. على اعتبار أن التعددية تطلب أكثر من مجرد اتصالات دبلوماسية نشطة، وتحتاج إلى تغيير في نمط العمل من حيث الأطر القانونية والمؤسسية. ولا يبدو أن الكثير يجري على هذا الصعيد فعلاً. فلا يوجد مشروعات تذكر لتطوير الأمم المتحدة والإصلاح فيها، وإعادة تشكيل «مجلس الأمن الدولي»، والمحاكم، ومجالس حقوق الإنسان الدولية. وهذا ما جعل الكاتبة والباحثة ناعومي كلاين، تشكّك في تعليقها على فوز الرئيس أوباما بـ «جائزة نوبل»، وحول ما قالته لجنة الجائزة من أن باراك أوباما، يتبنّى «دبلوماسية متعدّدة الأطراف». وقالت كلاين إنّه في ضوء الأشهر التسعة الأولى لإدارة أوباما «اختار المفاوضون الأمريكيون مرة بعد أخرى عدم تقوية القوانين والبروتوكولات

الدولية، بل اختاروا إضعافها».<sup>13</sup> وتضرب أمثلة منها ضغط الولايات المتحدة في مفاوضات تغيّر المناخ التي مهّدت لقمة «كوبنهاغن» في ديسمبر/كانون أول 2009، حيث عملت على ترك الخيار لكل دولة، ولحسن نياتها لخفض انبعاثات الكربون. كما قاطعت مؤتمر الأمم المتحدة حول العنصرية في إبريل/نيسان 2009، برغم ضغوطها التي مهّدت أثناء المفاوضات على نص بيان القمة إلى منع الإشارة إلى إسرائيل أو الفلسطينيين، أو إلى التعويضات الخاصة بالعبودية، وبرغم ذلك قاطعته لأنه أشار إلى بيان القمة السابقة (دوربان 2001)، بل وتجاوباً مع موقف واشنطن، أعلنت أستراليا، وإيطاليا، وألمانيا، ونيوزيلندا، وبولندا الانسحاب من القمة، برغم أنها دول موقّعة على بيان عام 2001. كما تشير كلاين إلى الضغوط التي مارستها واشنطن لكي «تلوي ذراع» السلطة الفلسطينية وتدفعها إلى سحب تقرير «غولدستون» من التصويت في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. في شهر أكتوبر/تشرين أول 2009. ويمكن بالإضافة إلى ما قالته كلاين الإشارة إلى موقف الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس، الذي أعلن يوم 5 نوفمبر 2009 استيائه من تراجع الإدارة الأمريكية عن الطلب إلى إسرائيل تجميد الاستيطان في الضفة الغربية، الأمر الذي تفرضه القوانين الدولية، والمطالب الأمريكية التي برزت في الأشهر الأولى لإدارة أوباما ذاتها. وبموازاة عدم الجدية الأمريكية هذه لا يبدو أن هناك أطرافاً أخرى مؤهلة للعمل على تعزيز المؤسسات الدولية. فمثلاً على صعيد التغيّر المناخي، يقود الاتحاد الأوروبي تحركاً لإيجاد نظام دولي للرقابة على انبعاثات الغازات. لكن هناك خلافات مع واشنطن تعدى مسألة مدى الطوعية في السياسات، إلى تمويلها، فالولايات المتحدة تتحدث عن 1.2 مليار دولار لمساعدة الدول النامية في تخفيف الانبعاثات، فيما يقدّر الاتحاد الأوروبي أن المطلوب لا يقل عن عشرة أضعاف هذا المبلغ. ويختلف الأوروبيون فيما بينهم حول حصة كل دولة في تحمل عبء هذه التكلفة.<sup>14</sup> هذا الضعف العام في أداء المؤسسات الدولية، لا يخلو من استثناءات، فمثلاً هناك دور متزايد للأمم المتحدة ولهيئات دولية، في شؤون بعض الدول الداخلية، ومن ذلك الدور الإشرافي على الانتخابات في دول مختلفة. وهو دور يتزايد منذ تبنّى «مجلس الأمن الدولي» في 31 يناير/كانون ثاني 1992، ما سمّي الدبلوماسية الوقائية، بما تتضمنه من اتخاذ مواقف من شؤون داخلية في بلدان، من بينها الانتخابات، إذ تمّ إنشاء دائرة خاصة في الأمم المتحدة أسند الإشراف عليها إلى نائب الأمين العام للشؤون السياسية، لتقديم معونة لمنّ يطلبها من الدول الأعضاء، وجاء في البيان الختامي لاجتماع مجلس الأمن المذكور، أن «مراقبة الانتخابات والتحقق من احترام حقوق الإنسان»، من أهم المسائل التي تخدم السلم العالمي.<sup>15</sup> كذلك ربما يكون هناك نوع من الاستثناء على صعيد المؤسسات الاقتصادية الدوليّة. إذ إنّه في سياق الترتيبات التي تجرى تحت مظلة مجموعة العشرين الاقتصادية التي تأسست بعد الأزمة الأمريكية العالمية، يتمّ تطوير هيئات وآليات للرقابة تحدّ من استقلالية القطاع الخاص وأسواق المال. وقادت فرنسا وألمانيا مثل هذه المطالب، ما جعل قادة مجموعة العشرين الذين اجتمعوا في لندن، يحملّون في اجتماعهم في إبريل/نيسان 2009، مديري البنوك والشركات المالية والاستثمارية الكبرى جزءاً كبيراً من مسؤوليّة «الأزمة المالية العالمية» الراهنة ويقرّرون وضعهم تحت المراقبة. كما تقرّر تحويل (منتدى الاستقرار المالي) في بازل، الذي تأسس مطلع التسعينيات في أعقاب «الأزمة المالية العالمية» في الدول الآسيوية، إلى (مجلس الاستقرار المالي)، الذي سيضم في عضويته ممثلين عن سائر دول مجموعة العشرين، بما يسمح بتدخلهم في أمور كثيرة بما فيها الرواتب والمكافآت وإنهاء مبدأ السرية المصرفية، وكذلك التّدخل في تصنيف المؤسسات

المالية، وفي استثمارات الشركات والبنوك وصناديق التحوّط، كما سيكون هناك قيود وتضييق على التهرّب الضريبي، خصوصاً من خلال مناطق الملاذات الضريبية.<sup>16</sup> ومثل هذه الإجراءات تقيد بوضوح بعض «الفواعل غير الدول» البارزة، وتحديداً البنوك والشركات العابرة للحدود.

وترى أوساط قريبة من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، أن هذه الإجراءات الرقابية هي نوع من «دعوة الولايات المتحدة إلى التخلي عن سيادتها على سياساتها الاقتصادية لمصلحة حكومة عالمية».<sup>17</sup> ووصفت هذه الأوساط قرارات المجموعة بأنّها «هجوم خطر على الاقتصاد الحر وانتهاك له وللسيادة الديمقراطية حول العالم».<sup>18</sup> وفي إشارة واضحة إلى موضوع «عودة الدولة» كتب جيمس روبرتس، في تقرير صادر عن مؤسسة «ذا هيريتيج فاونديشن»، المقرّبة من المحافظين الجدد: «استخدمت هذه القمم من قبل أنصار الدولانية، وزيادة الحوكمة العالميّة لتكون مناسبة لإيجاد عدد واسع من البرامج والنشاطات لمنظمات متعدّدة الأطراف. يسعى كثيرون من منظمي هذه التجمّعات إلى استخدامها لإرساء مؤسسات الإطار الدولي للحوكمة العالمية».<sup>19</sup> بكلمات أخرى مثل هذه الهيئات والمجالس الدولية الاقتصادية، هي بمنزلة تعزيز (فواعل فوق دولة)، مقابل إضعاف (فواعل تحت دولة)، والفواعل الاستثمارية (العابرة للدول).

**ج ■ «العولة» ووسائل الاتصال:** كانت «العولة» تبدو قبل خمس سنوات في ذروتها، وبومها نشر الكاتب الأمريكي توماس فريدمان كتابه الشهير «العالم مسطح»، متحدّثاً عن سيولة المجتمعات وسهولة الاتصالات وانتقال الأموال والبشر والمعلومات وازدهار ظواهر «العمالة عن بُعد» وزوال الحواجز إلى درجة أن الأرض باتت كما لو أنّها فقدت كرويّتها. وبدا أن «فواعل غير دولة» عديدة تتشابك وتتفاعل عبر الحدود، بمعزل عن الدولة. لكن سرعان ما بدأ الخبراء يتفقون على أن «العولة» غير مكتملة بعد ولم تصل إلى ذروتها، وأنّ قيوداً سياسية وأمنية عديدة تقيد هذه «العولة»، وأنّ العالم قد يشهد تحركاً يؤدي إلى المزيد من تقدم «العولة» أو تراجعها. فانتقال البشر بين البلدان أقل من غيره، إذ أوضحت دراسة لـ «صندوق النقد الدولي»، نشرت منتصف عام 2008، أن التجارة العالمية نمت (42.1%) من مجموع الدخل القومي لدول العالم عام 1980 إلى (62.1%) عام 2007، وارتفعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية من (6.5%) من الدخل القومي العالمي عام 1980 إلى (31.8%)، عام 2006، وارتفع معدّل عدد الدقائق التي قضاها الناس يتحدثون على الهاتف مع أناس من دول أخرى من (7.3) دقيقة للشخص عام 1991 إلى (28.8) دقيقة عام 2006. أمّا العمالة الأجنبية في سكان العالم، فقد ارتفعت من (2.4%) إلى (3%) فقط بين عامي 1965 و2005.

وقد تمّ فرض العديد من القيود على حرية التحويلات المالية، خصوصاً في سياق مكافحة الإرهاب. وتمّ تطوير وسائل عديدة لتقييد حرية نقل الإعلام والمعلومات، والبت التلفزيوني. والأن ينتشر في إطار «الأزمة المالية العالمية»، بشكل متزايد استخدام مصطلح للدلالة على المرحلة الراهنة، (تصعب ترجمته إلى اللغة العربية)، هو (Deglobalization)، دلالة الاتجاه المعاكس لـ «العولة»، بتراجع الترابطية بين العالم، خصوصاً اقتصادياً وسياسياً، وتراجع فكرة التجارة الحرة. حتى قبل «الأزمة المالية العالمية» الراهنة، هناك مؤشرات سلبية بشأن انسيابية البضائع والاستثمارات، فمثلا توقعت «الأونكتاد» في مطلع العام تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم بنحو 20% هذا العام.<sup>20</sup> مثل هذه المعطيات قد تعزز «عودة الدولة»، لكن الأمر ليس كذلك عند الحديث عن موضوع الهوية، فعلى هذا الصعيد تبدو «العولة» كالأرجوحة، تضي في اتجاهات

مناقضة. فبجانب التواصل الثقافي العابر للحدود بين أصحاب الهويّات المختلفة،

واضافة إلى فرضية تكوّن هويّات جديدة لمواطن عالمي قائم على الاستهلاك، اتضح أن لـ «العولمة» آثاراً تفكيكية تؤدي إلى انعزال الثقافات والجماعات الإثنية. واتضح أن أقليّات وجماعات ومجموعات قد تتواصل مع جماعات أو أقليّات أخرى طائفية أو عرقية أو قوميّة مشابهة، وهذا ما يهدد فعلياً هوية الدولة، لكن ليس بسبب طمس الهويّات الوطنيّة لمصلحة هويّات عالمية كبرى (فوق قوميّة)، أو لمصلحة الأمركة، كما كان الاعتقاد سابقاً، لكن لمصلحة هويّات فرعية (تحت قومية) عابرة للحدود. (أي فواعل عبر الدولة).<sup>21</sup>

**د** **رأسمالية الدّولة**: ظاهرة أخرى برزت في السنوات الأخيرة تتمثل في فكرة «رأسمالية الدولة»، وقد عالج إيان بريمر، هذه الظاهرة في مقال نشره في دورية «فورين أفيرز»،<sup>22</sup> وعرّف رأسمالية الدولة أنّها «نظام تعمل بموجبه الدولة باعتبارها لاعباً اقتصادياً وتستخدم الأسواق لتحقيق مكاسب سياسية». ويشير بريمر إلى ظاهرتين في السنوات الأربع الأخيرة عززت هذه الرأسمالية، أولهما صناديق الثروة السيادية، والأزمة المالية.

وحول صناديق الثروة السيادية يقول إن هذا المسمّى ظهر للوجود عام 2005، وأنّ ما سيطر عليه هذه الصناديق يصل إلى نحو 1 من ثمانية من الاستثمارات العالمية، والرّقم مرشح للازدياد. ويقول أيضاً إن «مسؤولي الدولة في أبوظبي، وأنقرة، وبكين، وبرازيليا، ومكسيكو سيتي، وموسكو، ونيودلهي، يصنعون القرار الاقتصادي –حول الاستثمارات الاستراتيجية، وملكيّة الدولة، والقوانين– وكلّها لها صداها حول أسواق العالم». ويتحدّث بريمر عن أربعة مقومات أساسية لرأسمالية الدولة، أهمها شركات البترول الوطنية، والمشروعات المملوكة حكومياً، ومشروعات خاصة لكن متحالفة أو ذات علاقات قوية مع الدولة أو مع صانع القرار –كأن يكون مدير الشركة أو مالكها مسؤولاً سياسياً في الوقت ذاته– أو أنّه يتنقل بين إدارة الشركات وامتلاكها والمنصب، وكأنّ الدولة تقدّم القروض والتسهيلات والحماية للشركة، وأخيراً صناديق الثروة السيادية. ويشير إلى أن شركات البترول الوطنية تسيطر على نحو 75% من احتياطيات النفط ومن إنتاجه حول العالم. أمّا الشركات متعدّدة الجنسيات المملوكة بشكل خاص فلا تسيطر على أكثر من 3% من احتياطيات العالم، وينتجون 10%. وعملهم يرتبط كثيراً بقرارات حكومات حول العالم.

وبالنسبة إلى الشركات المملوكة حكومياً أو المتحالفة معها، كما يوضح بريمر، فهي كثيرة في دول مثل الصين، وروسيا، وجورجيا، وهاواي، والجزائر، والهند، ولبنان، وغيرها، وهذه عادة تحصل على تمويل من صناديق سيادية أو أموال حكومية. وكنتيجة فإنّ مركزي القرار المالي والاقتصادي برأيه خرجا إلى حدّ كبير عمّا كان يعرف سابقاً بالمراكز المالية، فمثلاً لم تعد نيويورك ستي، المرکز المالي للولايات المتحدة، بل واشنطن حيث أعضاء الكونجرس والسلطات التنفيذية. وهو يقصد هنا تراجع دور الشركات والقطاع الخاص في رسم القرار المالي. ويقول «نقلة مشابهة للمسؤوليات الاقتصادية تحدث في العالم: من شنغهاي إلى بكين، ومن دبي إلى أبوظبي، ومن سيدني إلى كانبيرا، ومن سان باولو إلى برازيليا، حتى في مناطق لا مركزيّة مثل الهند من مومباي إلى نيودلهي. وفي لندن، وموسكو، وباريس، حيث يتعايش المال والسياسية، هناك انتقال شبيه يحدث في اتجاه الحكومة».

بالنسبة إلى الأزمة المالية فإنّ حالة التراجع الاقتصادي تقلل تلقائياً الثقة بالاقتصاد الحر، وتقوي موقف المعارضين للنمط الأمريكي للرأسمالية، ويتمّ الإصرار على درجة أعلى من تدخّل الحكومات.

بهذا يمكن القول إن رأسمالية الدولة هي أحد السياقات الرئيسية التي تبرز فيها «عودة الدولة»، والظاهرة الثانية التي تستحق التوقف في موضوع التحوّلات الهيكلية داخل الدول وأثرها في السياسات الخارجية، هي مسألة تزايد الاتجاه نحو اللامركزية. وإذا كان العراق والتقسيم الفيدرالي بين الشقين العراقي والكردي يعتبر مثلاً، فإنّ تزايد دور الولايات والمدن هو اتجاه يكتسب زخماً. وهناك أمثلة أخرى إذ أشار ريتشارد هاس إلى هذه الظاهرة من «الفواعل تحت الدولة»، التي قال إنّها ستكون ضمن «قائمة مراكز القوى» في العلاقات الدولية، فقال إن ولايات داخل الدول مثل كاليفورنيا في الولايات المتحدة، وأتر برديش في الهند، ومدن مثل نيويورك، وسان باولو، وشنغهاي. ستكون ضمن قائمة «مراكز القوى»، في العلاقات الدولية.<sup>23</sup>

**هـ** **العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة**: حدث تطوران رئيسيان في العقيدة

العسكرية الأمريكية في الأشهر الأخيرة من عهد إدارة جورج بوش وبدايات عهد الرئيس أوباما. التطور الأول هو تراجع الحديث عن الحروب الاستباقية والوقائيّة، أو الحروب لغايات نشر الديمقراطية، وإزالة الطغيان. هذا التراجع يعني ضمناً العودة إلى سياسات دولية تحترم سيادة الدول الأخرى. ما يعزّز «عودة الدولة» في السياسة الدوليّة.

التطور الثاني هو في الاتجاه المعاكس. إذ تمّ إعادة رسم سياسات التسلّح والميزانية في الجيش الأمريكي، تحت قيادة وزير الدفاع روبرت غيتس، مع اقتطاعات كبيرة من مخصصات الأسلحة التقليدية لكن بإضافة مليارات الدولارات الخاصة بأسلحة ومعدّات مكافحة التمرد.<sup>24</sup> مثل هذا التحوّل يؤكّد أن الجيش الأمريكي لم يستغن عن سياسة محاربة الميليشيات والجماعات الإرهابية التي قد تتخذ من دولة ما ملاذاً آمناً، مثل باكستان، وأفغانستان، والعراق، والصومال، وربما دول أخرى.

هذه العقيدة العسكرية توضح أن فكرة احترام السيادة التي أعاد أوباما –حتى الآن– الاحترام لها خاصة في الدول المستقرة. وأنّه في حالة بعض الدول وأنواع محددة من الفواعل ما زالت الولايات المتحدة تقوم بدور مباشر

دون انتظار موقف الدول والحكومات المعنيّة بالضرورة. ودور الولايات المتحدة هذا، قد يتخذ شكل الانفتاح والحوار كما يحدث في حالة بعض القوى العراقية، أو كما تدل مؤشرات إمكانية التعامل مع أطراف معتدلة في حركة «طالبان» في باكستان وأفغانستان. كما قد يأخذ التدخل شكل الحرب والعمليات العسكرية، كما يحدث في باكستان. وفي الحالتين هناك قدر من عدم الركون إلى مواقف الحكومات والدول الرسمية. وبهذا فإنّ هناك هامشاً معيناً لا تزال الولايات المتحدة تتعامل فيه مباشرة مع «فواعل غير دول»: تحت دولة، وعابرة للدولة.

#### هل عادت الدولة؟

لاشك في أن هناك عودة نسبية للدولة، من خلال تراجع أيديولوجيا الخصخصة، وتراجع الدعوة إلى الحكومات الصغيرة وربما الضعيفة. وعبر زيادة الدور الاقتصادي للدولة في سياق الأزمة المالية العالمية. وبوساطة تراجع أيديولوجيا وسياسات التدخّل الدولي –خصوصاً الأمريكي– أحادي الجانب. وكذلك عن طريق زيادة وتطوير ضوابط تحدّ من حرية الحركة للأموال والمعلومات والاستثمارات في سياق «العولمة».

في المقابل ثمة استمرارية، وربما اتساع لبعض الظواهر التي تتحدى الدولة. ومن ذلك ازدهار الهويّات الفرعية في كثير من الدول. وهناك الاتجاه نحو اللامركزية في ولايات ومدن وأقاليم في دول مختلفة. كما أن ظواهر الميليشيات الإرهابية والمجموعات المسلحة ما زالت موجودة وهي في اتساع في بعض الدول، مثل اليمن وربما إيران والصومال.

كما أن هذه العودة النسبية للدولة هي في جزء منها نتاج توازنات سياسية معينة قد تتراجع. فلجوء الولايات المتحدة إلى سياسة أقلّ أحادية ناتج في جزء منه عن عدم القدرة على المضي في هذه السياسات، لكن لا يتمّ مأسسة المجتمع الدولي،

عبر إعادة بناء المؤسسات والأطر القانونية الدولية. وفي ضوء الأزمة الاقتصادية

فإنّه بقدر ما تحققت «عودة الدولة» إلى ممارسة دور اقتصادي أكبر على حساب القطاع الخاص (فواعل تحت دولة)، فإنّ ثمة هيئات ومنظمات اقتصادية دولية (فوق دولة) تبدو كمَنّ يستعد لممارسة صلاحيات دون المرور بالضرورة بسلطات الدول والحكومات. أضف إلى ذلك أن اشتداد الأزمة المالية في بعض الدول يجعلها ترتقي في سلم الدول الفاشلة أو المعرضة للفشل، وهذا يشكّل بيئة خصبة لانتعاش الهويّات الفرعية القبلية والطائفية والعرقية، ونشوء جماعات وقوى (تحت دولة)، و(عابرة للدول)، تتحدى سلطة الدول.

وحتى التراجع الأيديولوجي قد يكون مرتبطاً بصعوبات سياسية وعسكرية واجهت الدول الكبرى. أضف إلى ذلك أنّه يجدر أن ننتظر لنرى إذا كان العالم سيعود إلى الليبرالية المتطرفة في دعم القطاع الخاص، عندما تنتهي الأزمة المالية، وإن كان الأمر يبدو مستبعداً في المدى القصير، في ضوء المؤسسات الدولية التي تمّ تطويرها، مثل مجلس الاستقرار المالي، وفي ضوء الدروس من الأزمة المالية، التي سيحفظها العالم، إلى حين على الأقل.

من هنا فإنّ الخاسر الأكبر حالياً هو «الفواعل تحت دولة» المدنية والاستثمارية، وهي في العادة الفواعل التي يعدّ دورها في كثير من الحالات نوعاً من التطور الإيجابي. بالمقابل تنمو «الفواعل فوق الدولة» في المجالين المالي والاقتصادي. ويستمر تحدي «الفواعل العابرة للدول» من ميليشيات وعصابات، وسيكون مستقبلها خاضعاً لعوامل مثل نتيجة الحروب العسكرية والمالية بينها وبين الدول المختلفة. ومدى إمكانية تغيّر المناخات السياسية التي تشكّل البيئة الخصبة لظهورها وانتشارها.

□

\* من أسرة « آفاق المستقبل»

- اقتباس في مقدمة المترجم مجاب الإمام: في فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، (مترجم)، (الرياض: العبيكان للنشر، 2007). (01) حول هذه الأفكار انظر: (02) Francis Fukuyama, After the Neocons : America at the Crossroads, (London: Profile, 2006). (03) Francis Fukuyama, Bring Back the State, The Observer, 4 July 2004. برهان غليون، إشكالية الإصلاح في العالم العربي، في التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2007). ص 27 (04) مجاب الإمام، مصدر سابق. (05) Francis Fukuyama, After the Neocons (06) Jonathan Freeland, Flurry of Early Activity, the Obama Doctrine in Taking Shape, The Guardian, 11 March 2009. (07) Richard Cohen, Moralism on the Shelf, Washington Post, 10 March 2009. (08) Robert Kagan, Obama, Siding with the Regime, Washington Post, 17 June 2009. (09) Richard Cohen, Moralism on the Shelf. (10) Roger Cohen, The Miracle of Realism, New York Times, 21 May 2009. (11) Richard N Haass, The Obama Surprise, Daily Times, 21 January 2009. (12) Naomi Klein, Obama is not helping. At Least the World Argued with Bush, The Guardian, 16 October 2009. (13) Paul Taylor, Climate Talks in Trouble even in E.U., International Herald Tribune, 3 November 2009. (14) محمد العربي المساري، الانتخابات القطرية شأن دولي، الشرق الأوسط، 16 سبتمبر 2009. (15) The Pittsburgh Summit (Leaders' Statement), 24 – 25 September 2009. (16) Ted R. Bromund and J.D. Foster, The G- 20 Summit: Potential Threats to U.S. Interests, (Web Memo, Published by Heritage Foundation, No. 2352, 20 March 2009). (17) المصدر السابق. (18) James M. Roberts, Pittsburgh Should Be the Last G- 20 Summit: Leaders Should Promote Free Economies Instead , (Backgrounder, Published by Heritage Foundation, No. 2322, 23 September 2009). (19) Assessing the Impact of the Financial and Economic Crisis on Global FDI Flows, UNCTAD, January 2009. لمعالجة مفصلة لهذه الأطروحة انظر: محمد سعدي، العلاقات الدولية في عصر «العولمجلي، آفاق المستقبل، نوفمبر/ديسمبر 2009. (20) Ian Bremmer, The End of the Free Market, (Foreign Affairs), May/ June 2009. (21) Richard N. Haass, The Age of Nonpolarity, What Will Follow U.S. Dominance, Foreign Affairs, May/ June 2008. (22) Elisabeth Bumiller and Christopher Drew, Military Budget Reflects a Shift in U.S Strategy, New York Times, 7 April 2009. (23)